

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

بصفتها : الجزائية

رقم القضية :

٢٠١٤/٢٠٧٢

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة

وعضوية القضاة السادة

ياسين العبدالات، د. محمد الطراونة، باسم المبيضين، حسين السكران

المميز :-

المميز ضده :- الحق العام .

جهة التمييز : القرار الصادر وجاهياً بتاريخ ٢٩/١٠/٢٠١٤ عن محكمة الجنايات الكبرى في القضية رقم (٢٠١٤/٤٦٧) والقاضي بالنتيجة تجريم المميز بجناية هتك العرض بحدود المادة (٢٩٩) عقوبات ووضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة ثماني سنوات والرسوم.

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :-

- ١- القرار صدر مخالف للأصول والقانون .
- ٢- إن المحكمة لم تستغ البيئة بشكل أصولي سليم وإنها ابتعدت عن الواقع وفقاً للبيانات المقدمة .
- ٣- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى من جهة إن قرارها موضوع التمييز يشوبه فساد الاستدلال والقصور في التعليل والتسبيب.
- ٤- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى من جهة أنها خالفت بقرارها المميز منطوق قانون أصول المحاكمات الجزائية من جهة أنها لم تبين في قرارها الأسباب .
- ٥- استبعادها للبيئة الدفاعية ولم تفرد بحثاً خاصاً بالبيئة الدفاعية مما يشكل مخالفة للقانون.

٦- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بأنها لم تتح الفرصة الكافية للمتهم بتقديم بينته الدفاعية التي من شأنها إثبات براءته.

٧- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بأنها لم تراع حقيقة واقع الحال الذي ذكر بأن المتهم لم يقم بالاعتداء جنسياً على المشتكي وإنه صادف أن كان وقت مرور المشتكي بأن قام المتهم بمشاهدة أفلام جنسية وكان يلعب بقضيبه إلى أن استمنى وفي هذه الأثناء حضر المشتكي بالصدفة وحاول إزعاج المتهم والضحك عليه إلا أنه قام بنهره وشتمه فقام المشتكي بالكيد للمتهم واختراع هذه الشكوى.

٨- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بوزن البينة بشكل أصولي سليم وإن ذلك ناجم عن عدم تحصيل حقيقة واقع الدعوى مما له سند بالأوراق والبيانات المقدمة.

الطلب : يلتزم المميز قبول التمييز شكلاً لتقديمه قانوناً وفي الموضوع نقض القرار المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها لإجراء المقتضى القانوني حسب الأصول.

رفع نائب عام الجنايات الكبرى أوراق الدعوى إلى محكمتنا كون الحكم الصادر فيها مميزاً بحكم القانون ملتماً تأييد القرار.

قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في نهايتها قبول الطعن شكلاً ورده موضوعاً وتأييد القرار .

القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى أسندت للمتهم :-

التهمة :-

- هتك العرض خلافاً لأحكام المادة (٢٩٩) عقوبات.

بالتدقيق في أوراق هذه القضية وكافة البيانات المقدمة والمستمعة فيها وجدت المحكمة إن وقائعها الثابتة تتلخص أنه وبعد ظهر يوم الجمعة الموافق ٢٠١٤/١/٣ وأثناء ذهاب

المجني عليه الطفل مواليد ٢٠٠٥/٩/٥ إلى المكتبة وأثناء مسيره على رصيف الشارع بجانب مدرسة الدر المنثور في منطقة حي نزال أوقفه المتهم وأخبره بوجود طائر (ببغاء) تعود له موجودة داخل ساحة المدرسة وطلب من المجني عليه الدخول إلى ساحة المدرسة وإحضار الطائر له مستغلاً بذلك صغر سن المجني عليه والذي انطلت عليه الحيلة وبعد دخوله إلى الساحة لحق به المتهم وأمسك به وقام بتنزيل بنطلون وكلسون المجني عليه كما وقام هو بتنزيل بنطلونه وكلسونه وطلب من المجني عليه لعق قضيبه إلا أنه رفض عندها قام بالتحسيس على مؤخرة المجني عليه وقام بوضع قضيبه على مؤخرة المجني عليه وأخذ يحركه وبعدها استمنى على الجدار الذي كان يقف بجانبه وتمكن المجني عليه من الفرار ولدى وصوله إلى منزل أهله قام مباشرة بإبلاغ والده والذي اصطحبه وتقدم بالشكوى وتم أخذ مسحات قطنية عن الجدار وثبت من خلال تقرير المختبر الجنائي أن الحيوانات المنوية الموجودة على الجدار الذي وقع بجانبه الاعتداء تعود للمتهم كما ثبت أيضاً ومن خلال هذا التقرير أن الخلايا الطلائية المستخلصة من حول قضيب المتهم تعود للمجني عليه وجرت الملاحظة .

التطبيق القانوني:-

وبتطبيق القانون على الوقائع الثابتة وجدت المحكمة إن الأفعال التي أقدم المتهم على ارتكابها والثابتة من خلال شهادة المجني عليه وشهادة والده والمعرزة بتقرير المختبر الجنائي والذي أثبت أن الخلايا الطلائية الموجودة على قضيب المتهم تعود للمجني عليه كما أن الحيوانات المنوية الملتقطة عن الجدار الذي استمنى عليه المتهم تعود له هذه الأفعال والمتمثلة بإقدامه على تنزيل بنطلون وكلسون المجني عليه والبالغ من العمر ثماني سنوات وقت وقوع الاعتداء عليه وكشف عورته والطلب منه لعق قضيبه بعد أن قام المتهم بتنزيل بنطلونه وكلسونه ثم قيامه بالتحسيس على مؤخرة المجني عليه ثم قيامه بوضع قضيبه على مؤخرة المجني عليه وتحريكه ثم الاستمنا على الجدار الموجود في مكان الاعتداء وقيامه بوضع ورق في مؤخرة المجني عليه لتنظيف مكان الاعتداء ووجود تسليحات سطحية وجروح حول فتحة الشرج وكذلك جرح عميق إنما تشكل هذه الأفعال كافة أركان وعناصر جنائية هناك العرض بحدود المادة (٢٩٩) عقوبات الأمر الذي يقتضي تجريمه وتحديد مجازاته.

لهذا وتأسيساً على ما تقدم ولقناعة المحكمة التامة لما توصلت إليه فإنها تقرر
وعملاً بأحكام المادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم
بجناية هتك العرض بحدود المادة (٢٩٩) عقوبات.

وعطفاً على قرار التجريم وعملاً بأحكام المادة (٢٩٩) عقوبات تقرر المحكمة
الحكم بوضع المجرم
بالأشغال الشاقة مدة ثماني سنوات
والرسوم والمصاريف محسوبة له مدة التوقيف .

لم يرض المتهم قرار محكمة الجنايات الكبرى المشار إليه آنفاً
فطعن فيه تمييزاً بالتمييز المائل .

وعن أسباب الطعن التمييزي : وتتصب على تخطئة محكمة الجنايات الكبرى بوزن
البيانات واستخلاص النتائج وإن القرار يشوبه القصور في الاستدلال والتسبيب ولم تنح
المحكمة للمميز بتقديم بينته الدفاعية.

وعن أسباب الطعن المتعلقة بوزن البيانات فإن محكمتنا ستتعرض لهذه الدعوى بصفتها
محكمة موضوع وذلك من حيث الواقعة والتطبيق القانوني والعقوبة.

أما عن القول بأن المحكمة لم تسمح للمتهم بتقديم بينته الدفاعية فقد أفهمت المحكمة
المتهم منطوق المادة (٢٣٢) من قانون أصول المحاكمات الجزائية فيما إذا كان يرغب
بإعطاء إفادة أو لديه شهود دفاع فقدم المتهم شاهد دفاع واحد وعجز عن إحضار شهود
آخرين بعد أن أمهلته مهلة نهائية لإحضار الشهود إن وجدوا حيث طلب الشفقة والرحمة
مما يستوجب رد هذا السبب .

وكون الحكم مميزاً بحكم القانون وفقاً لأحكام المادة (١٣/ج) من قانون الجنايات
الكبرى فإن هذا التمييز في حقيقته لصالح المتهم وبحكم القانون.

لهذا ومن تدقيق محكمتنا لملف الدعوى نجد ما يلي :-

أ- من حيث الواقعة الجرمية:-

نجد إن ما توصلت إليه محكمة الجنايات الكبرى من حيث الواقعة الجرمية له أصل ثابت في أوراق الدعوى من خلال تقرير المختبر الجنائي - الذي أثبت أن الحيوانات المنوية الملتقطة عن الجدار تعود للمتهم وشهادة والد الطفل المجني عليه الغريسي المأخوذة أمام المحكمة وشهادة المجني عليه الطفل وشهادة الملازم وشهادة شاهد النيابة الملازم أول

لهذا فإننا بصفتنا محكمة موضوع نقر محكمة الجنايات الكبرى على صحة الواقعة المسندة للمتهم/ المميز من خلال بيانات الدعوى الثابتة ولا حاجة لتكرار هذه الواقعة .

ب- من حيث التطبيق القانوني:-

نجد إنه من خلال تطبيق القانون على الوقائع الثابتة أن الأفعال التي أقدم عليها المتهم الثابتة من خلال شهادة المجني عليه وشهادة والده والمعززة بالتقرير الطبي الجنائي الذي أثبت أن الخلايا الطلائية الموجودة على قضيب المتهم تعود للمجني عليه كما أن الحيوانات المنوية الملتقطة عن الجدار تعود للمتهم هذه الأفعال التي قام بها المتهم من خلال تنزيل بنطلون وكلسون المجني عليه البالغ من العمر ثماني سنوات وقت وقوع الاعتداء عليه وكشف عورته والطلب منه لعق قضيبه وقيام المتهم بوضع قضيبه على مؤخرة المجني عليه وتحريكه ثم الاستمنااء على الجدار الموجود في المكان وقيام المتهم بوضع ورقة فاين في مؤخرة المجني عليه لتنظيف مكان الاعتداء ووجود تسليخات سطحية وجروح حول فتحة الشرج وكذلك وجود جرح عميق في فتحة الشرج تشكل بالتطبيق القانوني أركان وعناصر جنائية هتك العرض بحدود المادة (٢٩٩) من قانون العقوبات كما توصلت إلى ذلك محكمة الجنايات الكبرى بقرارها وقد أصابت المحكمة بتجريم المتهم بهذا الوصف.

ج- من حيث العقوبة:-

نجد إن العقوبة المفروضة على المتهم تقع ضمن حدها القانوني المنصوص عليه بالمادة (٢٩٩) من قانون العقوبات التي جرم بها .

وتأسيساً على ما تقدم نقرر رد الطعن التمييزي وتأيد القرار وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ١٢ جمادى الأولى سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ٢٠١٥/٣/٣ م.

برئاسة القاضي نائب الرئيس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق/ أ. ك

lawpedia.jo